للصحفيين انهم « لا يستطيعون اطاعة الاوامر التي تقضي باطلاق النار على أخوان لهم . اما سكان المخيمات فقد طالبوا بالسلاح ، لان الرد على الاعتداءات الاسرائيلية لا يكون بالخضوع بل بالاستعداد والتسلح والمواجهة »(١٣).

انتهى اختبار القوة اذن عند هذا الحد ، وتراجع الحكم الاردني بعد اكتشافه عناصر الواقع الجديد في الاردن بعد هزيمة حزيران . الا ان استمرار التهديد الاسرائيلي بالانتقام ، وقيام العدو بعدة غارات انتقامية محدودة من الاردن ، أعطى الحكم الاردني مجددا مبررا للانتقال مرة اخرى الى موقع التصادم مع المقاومة الفلسطينية في ٤/١١/ ١٩٦٨ ، وبعد ان اصبحت المقاومة جزءا رسميا من منظمة التحرير الفلسطينية .

كانت المقاومة الفلسطينية في ذلك التاريخ ، قد أصبحت ذات حضور مادي متنام في الاردن ، بعد معركة الكرامة الشهيرة في ٢١/٣/١٩٦٨ . وكانت ردة الفعل الشعبية تجاه النظام المسؤول عن احتلال الضفة الغربية من قبل اسرائيل ، ما زالت تفعل فعلها لمصلحة تيار المقاومة الفلسطينية الجارف . ولذلك فقد كانت حرب النظام الفعلية ضد المقاومة الفلسطينية هذه المرة ، في ٤/١١/١٩٦٨ حربا خاسرة ، خرجت منها المقاومة معززة وضعها السياسي والجماهيري على حساب الحكم الاردني ذاته .

قبل الحكم الاردني ، بعد هزيمته العملية والعلنية الاولى أمام المقاومة الفلسطينية ، التعامل مع الاخيرة كحقيقة واقعة ، في محاولة لتطويقها واحتوائها . ومن هنا فقد شهدت الفترة التالية اجتماعات علنية وبيانات رسمية بين الطرفين . وكان ذلك بمثابة تسليم من الحكومة الاردنية بالامر الواقع المتمثل في وجود قوة مادية حقيقية هي حركة المقاومة الفلسطينية . وكانت أول اتفاقية علنية موقعة بين الطرفين تلك التي عرفت بـ « اتفاقية الاربعة عشر بندا »، التي حاول فيها الحكم كسر شوكة المقاومة وتقييدها بمجموعة المحظورات مثل ، اعلام الجيش الاردني مسبقا بكل عبور لدوريات الفدائيين نهر الاردن ، ومنع الاشتباك مع العدو على مسافة تقل عن خمسة عشر كيلومترا غربي النهر ، ومنع منظمات المقاومة من اعتقال ومحاكمة العناصر التي تتعامل مع العدو ، وحظر استخدام بعض الممرات المؤدية الى فلسطين المحتلة ... الخ(١٤).

لقد بينت اتفاقية الاربعة عشر بندا تلك ، ان الحكم الاردني كان يعمل في تلك الفترة، منطلقا من فكرة الاقرار بالواقع الجديد ومن ثم العمل على تطويقه ، على ان يجعل من المقاومة الفلسطينية مؤسسة اردنية خاضعة لتوجيهاته السياسية .

غير ان حركة المقاومة ، التي لاقت مزيدا من الدعم الشعبي لها في الاردن ، بعد مواجهتها الساخنة الاولى مع الحكم الاردني ، ومزيدا من تقديم الدعم المادي والسياسي من بعض الدول العربية الوطنية ، تجاوزت في مرحلة لاحقة اتفاقية الاربعة عشر بندا تلك ، مشكلة مع تعاظم الالتفاف الشعبي الفلسطيني حولها سلطة ثانية في الاردن . وأصبحت الضفة الشرقية فعلا قاعدة الارتكاز الرئيسية للثورة ضد العدو .

كان طبيعيا اذن ان ينشب الصراع بين السلطتين ، فالسلطة الاردنية عملت من موقع حرصها على استمرار وجودها والحفاظ على هذا الوجود ، الى العمل بكافة الوسائل الممكنة لتكريس بقائها كسلطة فعلية ، وحماية مؤسساتها ووجودها المعنوي. اما حركة المقاومة فقد كانت حريصة هي الاخرى على توسيع قاعدة حريتها في العمل ضد العدو الاسرائيلي ، الامر الذي يستتبع تعبئة وتنظيم وتسليح الجماهير الفلسطينية في الاردن . ومن هنا فقد كان الصدام محتما في النهاية بين السلطتين . ومع ذلك فقد استمر هذا الوضع طوال العام ١٩٦٩ وحتى خريف العام ١٩٧٠ . فما الذي ادى الى تأجيل الصدام حتى ايلول ١٩٧٠ ؟